مسيرتي في قسم التاريخ منذ بداية تعريبه سنة 1967 إلى هذه لسنة 2014

أ.د/ محمد بن عميرة

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كان لي شرف التّسجيل في قسم التاريخ، بعد نجاحي في السّنة التّحضيرية بكليّة الآداب، جامعة الجزائر، وكان عليّ آنذاك، مثل بقية زملائي الطّلبة، أن أختار أحد التّخصّصات الثلاث: الأدب الذي كان موجودا من قبل أو التاريخ والفلسفة اللّذين شُرع في تعريبها، في تلك السّنة الجامعية 1966-1967م، فوقع اختياري على التّاريخ.

وكان طاقم التّدريس يتكوّن، عندئذ، من عدّة أساتذة جزائريين، وهم: الأستاذ المرحوم مولاي بلحميسي، والأستاذ المرحوم أبو القاسم سعد الله؛ والأستاذ عبد الحميد حاجيات، والأستاذ المرحوم موسى لقبال، والأستاذ عبد القادر حليمي (في الجغرافيا)؛ ومن عدّة أساتذة متعاونين، وهم: ليلى الصباغ، وهشام الصّفدي، وعمر باشا (من الجمهورية العربية السورية)؛ وعبد المنعم ماجد (من جمهورية مصر العربية)؛ و(Garcin Jean Claude) (من فرنسا).

أمّا الطّلبة المسجّلون في تلك الدّفعة، فكان عددهم حوالي عشرين طالبا، من بينهنّ أربع طالبات إحداهنّ من المملكة المغربية؛ وكان من بين طلبة تلك الدّفعة اِثنان تقلّدا، فيما بعد، منصبين وزاريتين، وهما السّيّدان محمد الميلي والأمين بشيشي، كما من بينهم الأستاذ محمد العربي الزبيري الذي تقلّد مناصب سامية في حزب جبهة التّحرير الوطني، من بينها عضو في اللّجنة المركزية؛ وكان من بينهم كذلك بعض مَن أصبحوا أساتذة في قسم التاريخ بجامعة الجزائر، ومنهم الأستاذ نصر الدين سعيدوني وعبد الحميد زوزو ومسعود الكواغط رحمه الله؛ والأستاذ محمد الصغير غانم بجامعة قسنطينة، والأستاذ محمد القورصو الذي درّس في جامعة وهران، قبل أن يُعيّن هو والأستاذ عبد الحميد زوزو عضوين في مجلس الأمة، في حصة الرّئاسة، وكان أوّلهما قبل ذلك كاتبا عاما لجمعية 8 ماي 1945م؛ وثانيهما

مديرا لجامعة التّكوين المتواصل، أمّا البقية الباقية منهم فصاروا إطارات في التّعليم الثّانوي، إلى أن تقاعدوا وقد انتقل بعضهم إلى رحمة الله.

وكان البرنامج المقرّر يتكوّن من أربع شهادات: تغطي إحداها وحدات أو مواد في التاريخ القديم وتغطّي الثانية وحدات في التاريخ الوسيط، وتغطّي أخرى وحدات في التّاريخ الحديث والمعاصر وتغطّي الرّابعة وحدات في الجغرافيا.

وكان بإمكان أيّ طالب أن يقدّم أو يؤخّر إعداد أيّة شهادة من هذه الشّهادات، والمهم أنّ حصوله على شهادة اللّيسانس كان يتطلّب أن يكون ناجحا في الشّهادات الأربع، وبالتّالي كان بوسع أيّ طالب أن يحضّر شهادة واحدة في السنة الجامعية الواحدة، وبذلك تمتدّ فترة دراسته لنيل شهادة الليسانس، إلى أربع سنوات إضافة إلى السنّة التّحضيرية فيكون المجموع خمس سنوات؛ كما كان بوسعه أن يحضّر شهادتين، في سنة جامعية واحدة، وإذا وُفّق في ذلك يمكنه أن يحصل على شهادة اللّيسانس في مدّة سنتين إضافة إلى السّنة التّحضيرية، أي في مجموع ثلاث سنوات، وهنا أتوقّف قليلا كي ألفت انتباهكم بأنّني سأقتَصرُ على محاولة وصف وتشخيص ما حدث من تغيير على مستوى مرحلة ما بعد التّدرّج.

إذ كان بإمكان الحاصل على شهادة اللّيسانس، آنذاك، أن يسجّل في الدّراسات العليا، دون أيّة شروط، إلاّ موافقة الأستاذ المشرف، وكان من حقّ الطّالب أن يختار بين التّسجيل المباشر لإعداد دكتوراه الدّرجة الثالثة، على أن يشرع في ذلك الإعداد بعد النّجاح في وحدة المنهجية التي تستغرق دراستها سنة كاملة مع مُشرفه الذي يُجري له، في نهايتها، امتحانا في إطار لجنة من أساتذة التّخصص، وبين أن يسجّل في تحضير دبلوم الدّراسات العليا (D.E.S.) أو دبلوم الدّراسات المعمّقة (D. E. A.) فيما بعد؛ وبعد ذلك يسجّل في تحضير شهادة الدّكتوراه الدّرجة الثالثة، أي أنّ شهادة النّجاح في السّنة المنهجية كانت تُعادل شهادة دبلوم الدّراسات العليا أو دبلوم الدّراسات المعمّقة.

مع ملاحظة أنّه لم يكن هناك تَمْييز واضح بين شهادتي: دبلوم الدّراسات العليا أو المعمّقة، في الجزائر، مثلما كان الأمر في فرنسا، صاحبة هذا النّظام، التي كانت شهادة دبلوم الدّراسات المعمّقة فيها في مستوى الماستر الذي يحضّره اليوم

طلبة ل. م. د.، تقريبا، ولذلك تمكّن بعض حملة دبلوم الدّراسات العليا الجزائري من معادلته بشهادة دكتوراه الدّرجة الثّالثة الفرنسية، في فرنسا، وعلى هذا الأساس سُمح لأصحابها بالتّسجيل لتحضير دكتوراه الدّولة في ذاك البلد.

وفيما يخصّ شهادة دكتوراه الدّرجة الثّالثة، فإنّ شروطها كانت تضاهي، تقريبا، شروط دكتوراه العلوم الحالية، وكانت تشكّل، من النّاحية القانونية، مرجعيّة تُعَادَل بها الشّهادات الواردة من البلدان الأنجلو-سكسونية، كالبِي- إش- دي (P. H. D.) الإنجليزية، والأمريكية، والكندية، ومثيلاتها: الألمانية والبولونية والرّوسية وغيرها، لكن الغريب في الأمر أنّ حملة هذه الأنواع الأخيرة من الشّهادات كان يُسمح لهم بالتّرقية، بعد معادلتها بدكتوراه الدّرجة الثّالثة، إلى مناصب الأساتذة المحاضرين فإلى مناصب أساتذة التّعليم العالي، في حين كان طريق هذه التّرقية مسدودا أمام حَمَلة الشّهادة المرجعية (دكتوراه الدّرجة الثالثة) الذين لم يكن يُسمح لهم بتخطّي رتبة أستاذ مساعد مكلّف بالدّروس بل كان يُشترط عليهم تحضير دكتوراه الدّولة.

وكانت شروط هذه الأخيرة أكثر تعقيدا، فهي لم تقتصر على تكوين صاحبها، في مجال البحث العلمي، لدرجة تسمح له بالاعتماد على نفسه لمواصلة الطّريق فيه، دون الحاجة إلى الاستعانة بمشرف، بل يطلب من المترشّح إليها أن يختار موضوعا يكون فيه ابتكارا أو اختراعا، وأن يكون حجمُه معتبرا، وعادة ما تستغرق مدّة تحضير هذا العمل، حوالي عشر سنوات، وهنا بدا لبعض حملة دكتوراه الدّرجة الثّالثة، وأنا مِن بينهم، بعد تطبيق هذا الإجراء، أنّ المدّة طويلة، وأنّ المسألة ليست عادلة بل تحمل في طيّاتها تناقضا صارخا، لا يبرّره أيّ منطق سليم.

ممّا جعل بعضهم، من الذين كانوا يدرّسون بجامعة الجزائر يُنظّمون أنفسهم في إطار الجمعية الوطنية لحملة دكتوراه الدّرجة الثّالثة، سنة 1994، وكان هدفها الرّئيسي هو رفع هذا الظّلم الواقع على هذه الفئة من أساتذة جامعة الجزائر، علما أنّ الإجحاف المشار إليه، لم يميّز بين مصادر شهاداتهم أو اللّغات التي أُعدّت بها، وقد أسندَ إليّ زملائي مهمّة التّنسيق بينهم فيها وانطلقنا في نضالنا الذي استمر إلى سنة 2005، وعندئذ رُفعَ الظّلم المشار إليه، وسُمح لأصحاب الشّهادة المذكورة

التّرشّح، مثل أصحاب الشّهادات المعَادَلة على شهاداتهم، لمنصب أستاذ محاضر: بعد تقديم مقالة واحدة، منشورة في مجلّة محكّمة، لكن الكثير منهم، وأنا من بينهم أيضا، لم ينتظروا صدور هذا القرار، بل أعدّوا أثناء تلك الفترة، الشّهادة المطلوبة منهم وناقشوها وسوّوا أوضاعهم الإدارية والمهنية بها، غير أنّ الكثير منهم أيضا، على مستوى جامعة الجزائر والجامعات الجزائرية، حُلّت مشاكلهم بهذه الطّريقة.

ولم يَكن يَخفى على أولي الأمر، في وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي مساوئ ذلك النّظام الفرنكفوني العقيم، لأنّه لم يكن يساير طموحات البلاد التي أخذَت تزرع الجامعات، في كلّ أنحائها، ممّا جعل حاجاتها إلى إطارات التّكوين، فيما بعد التّدرّج، في زيادة مستمرّة، وصاروا يُدركون أنّ استمرار تمسّكهم به، في الوقت الذي تخلّى عنه بلدُه الأصلي، لا فائدة فيه، لأنّه غير قادر على توفير الإطارات اللاّزمة لسدّ حاجيات الجامعة الجزائرية.

وفي نفس الوقت الذي عَوَّض فيه الفرنسيون نظامهم القديم المعقّد بنظام شبيه بالأنجلو-سكسوني، يشترط على المنخرطين فيه: تحضير (D. E. A.) (دبلوم الدّراسات المعمّقة)، وهو شبيه بالماستر في بساطته، يُنجز في مدّة سنة، بعد شهادة الليسانس، ويأتي بعده، تحضير الأطروحة الوحيدة (Thèse unique)، في مدّة أربع سنوات، وكان ذلك في بداية الثمانينات من القرن الماضي (العشرين)؛ في نفس ذلك الوقت تقريبا، وبقدرة الخالق، أصدرت الوزارة الوصية على التّعليم العالي والبحث العلمي، في بلادنا، قانونا شبيها، هو الآخر، بالقوانين المطبّقة في البلدان التي اقتدى بها الفرنسيون، دون أن يغيّروا، مثل هؤلاء، تسمية الماستر إلى دبلوم الدّراسات المعمّقة، ودون أن يطلقوا مثلهم، تسمية الأطروحة الوحيدة (Thèse unique) على P. H. D. الأنجلوفونية بل (اخترعوا) لها تسمية جديدة، هي دكتوراه في العلوم، وجعلوا مدّة إعدادها تتراوح بين أربع وست سنوات.

ومنذ ذلك الوقت، بداية الثّمانينات، من القرن الماضي (العشرين)، أصبح المطلوب نظريا، من طلبة ما بعد التّدرّج، تحضير شهادتين، في مدّة تتراوح بين خمس وسبع سنوات، لكن تطبيق ذلك القانون لم يكن بالأمر السّهل، في غياب آلية تنسيق، بين القاعدة والقمّة، إن صحّ التّعبير، أي بين الجامعات والوزارة، من جهة، وبين الجامعات والأقسام، من جهة أخرى، بحيث كانت أقسام الجامعة

الواحدة تطبّقه بطرق مختلفة، بدون أيّ حرج، من أيّة جهة، ما دامت الرّقابة والتّنسيق غائبين على كلّ المستويات، ففي قسم التّاريخ، على سبيل المثال، اقتصر الأمر على تعويض تسمية شهادة دكتوراه الدّرجة الثّالثة بتسمية الماجستير، وتسمية دكتوراه دولة بدكتوراه (فقط)، أو دكتوراه في العلوم، دون أن يُراعى تغيير حجم الرّسائل ولا مضمونها ولا مدّة إنجازها.

ويمكن القول: إنّ هذا النّظام الفرنسي المعقّد صَمَدَ عندنا إلى حدّ اليوم من سنة 2013، على الأقل في شكل المذكّرات والرّسائل، وفي مدّة إنجازها، ففيما يخصّ الشّكل أو الحجم، طرأ عليه تغيير طفيف، بحيث أصبح حجم الماجستير الحالي أقلّ قليلا من حجم الماجستير (التّقليدي)، ذلك الذي يشبه دكتوراه الدّرجة الثالثة؛ ونفس الشيء بالنّسبة لحجم دكتوراه في العلوم، وبالنّسبة لمدّة الإنجاز المحدّدة، قانونا، من سنة إلى سنتين لمناقشة الماجستير أو الماستر، ومن أربع إلى ستة سنوات لمناقشة دكتوراه، فإنّ الوصاية تعوّدت غضّ النّظر عن السّنة الثّالثة في الماجستير أو الماستر، وعن السّابعة في دكتوراه، ثمّ تُصدِر تعليمات تُخطر فيها المعنيّين أنّهم، إن لم يُناقشوا في نهاية السّنة الثّالثة، لأصحاب الماجستير، وفي نهاية السّنة السّابعة لأصحاب الدّكتوراه فإن تسجيلاتهم ستُلغى، وإنّ من حقّ أيّ باحث إعداد مذكّرته أو أطروحته في أيّ موضوع من مواضيع بحوثهم، بل أكثر من ذلك، فإنّهم مازالوا إلى اليوم يتعاملون مع المسجِّلين في دكتوراه الدّولة، منذ القرن الماضي بهذه الطّريقة.

وقد كانت وما تزال هذه التّعليمات المتكرّرة تُحدث، في كلّ سنة، ارتباكا في صفوف الطّلبة المعنيين ومشرفيهم، فيتسارعون إلى تكوين ملفات مناقشاتهم وتقديمها إلى المجالس أو اللّجان العلمية فتدرسها وتعطيهم الضّوء الأخضر لمناقشة أعمالهم قبل انتهائهم منها، وغالبا ما يُكملونها وحدهم، دون إشراف.

علما أنّ مسألة الإشراف على تلك الأعمال التي يُعِدّ بها أصحابها شهادات جامعية، تؤهّلهم ليكونوا، بدورهم مكوّنين، ذلك الإشراف ينبغي أن يمارسه أساتذة مؤهّلين له، لا غبار على كفاءتهم ولا على جدّيتهم، وقد كانت شروط الإشراف الجيّد متوفّرة في الأساتذة الأوائل الذين تأسّس قسم التاريخ بفضلهم، ويمكن القول: إنّ الأمر استمرّ كذلك إلى بداية التّسعينيات من القرن الماضي،

العشرين، وبعد تلك المدّة، تسرّبت إلى القسم، بطرق مختلفة، لا أدري بالضّبط كيف حدث ذلك، والمهمّ أنّ تلك العناصر التي انضمّت إلى الإطارات الأولى، وعوّضت المتعاونين الأجانب الذين كانوا يساعدون زملائهم الجزائريين، شيئا فشيئا أصبح لها من النّاحية القانونية نفس الحقوق ونفس الواجبات، ومن بينها المساهمة في التّكوين بمختلف مراحله، ومنها مرحلة ما بعد التّدرّج.

ولم يكن لبعض تلك العناصر، لا التّكوين المتين مثل زملائهم السّابقين، ولا جدّيتهم، وصار عددها يرتفع مع مرور الوقت، وصارت تكوّن أناسا على شاكلتها بل أسوأ منها، وهؤلاء بدورهم، وُظّفوا في قسم التّاريخ بجامعة الجزائر وفي غيرها من الجامعات الأخرى، وصاروا مسؤولين، كسابقيهم، على التّكوين فيما بعد التّدرّج، وكان أكبر عدد تخرّج بالطّريقة التي يمكن تسميتها بالطايوانية يعود إلى فترة ما بعد صدور قانون 1998 الذي جاء لتنظيم الدّراسة الجامعية، وتوضيح الكثير من جوانبها الغامضة.

وقد انبثق عن هذا القانون الجيّد في مجمله، نقطتان سلبيتان تخصّان، مرحلة ما بعد التّدرّج: أولاهما إعطاء الحقّ للأساتذة المحاضرين، وغالبيتهم من الصّنف الذي سبق ذكره، في التّأهيل إلى منصب أستاذ التّعليم العالي، بقدر ما كثر العدد الذي ناقش، تحت إشرافه، مذكرات الماجستير ورسائل الدّكتوراه، فصار الكثير من هؤلاء الأساتذة المحاضرين يلاحقون الطّلبة ويجاملونهم ويتودّدون إليهم كي يقنعوهم بالتّسجيل تحت إشرافهم، بعدما يقدّمون لهم وعودا بمناقشتهم في أقرب وقت ممكن، وبهذه الطّريقة جلبوا إليهم العشرات، وتنافسوا، فيما بينهم، وتخاصموا من أجل الفوز بالإشراف عن هذا الطّالب أو ذلك.

وحقّق الكثير من هؤلاء أهدافهم، فكانت ترقيتهم بفضل عدد الطّلبة (المساكين) الذين ناقشوا (تحت إشرافهم) بل بدون إشراف وبفضل تواطؤ زملائهم الذين يتقاسمون معَهم نفس المصالح والأهداف، وهكذا كثر عدد المتخرّجين حتى أصبح، الآن يفوق احتياجات أقسام التّاريخ، في مختلف الجامعات الجزائرية، وأصبح بعضهم يُروّج لفكرة إحالة الأساتذة القدماء على التّقاعد حتى يتركوا لهم أماكنهم كي يستولوا عليها.

أمّا النّقطة السّلبية الثّانية، من قانون 1998، فهي تخصّ العلاوات التي خصّصها لمشرفي الطّلبة الذين يتمكّنون من مناقشة أطروحاتهم (الدّكتوراه) في المدّة القانونية، أي أربع سنوات، ممّا جعل أولئك (المشرفين) يحثّون زبائنهم، عفوًا، طلبتهم على إنهاء أعمالهم، قبل انتهاء المدّة المحدّدة لنيل (تلك الجائزة)، دون بذل أيّ جهد مع (ضحاياهم)، وكلّ ما هنالك انّهم يوظّفون علاقاتهم الشّخصية للحصول لهم على تقارير إيجابية، من زملائهم في المهنة، ومناقشتهم، في أحسن الظّروف، ونجاحهم في نهاية الأمر بأفضل تقدير.

وقد نتج عن النّقطتين السّلبيتين، سالفتي الذّكر، أن أصبح هذا الصّنف من (الأساتذة) قبلة لغالبية الطّلبة الذين يهدفون، قبل كلّ شيء، للحصول على شهادة تمكّنهم من التّوظيف، ولو كانت بدون مضمون، وبهذه الطّريقة تمكّن جميعهم، تقريبا، من تحقيق أغراضهم، وتحصّلوا على وظائف جامعية، وأصبحوا بدورهم مسؤولين على التّكوين الجامعي، بمساوئه المختلفة، وصار بإمكان الوصاية أن تفتخر بالأعداد الهائلة من الإطارات التي تمكّنت من تكوينها وتحقيق اكتفاء البلاد الذّاتي بفضلها.

وهنا يكون من حقّ المتتبّع والمعايش لمثل هذا التّدهور، بل أقول لهذا الفساد أن يتساءل، ما إذا كانت حقيقة الأمور تخفى، دائما، على وصايات القطاع المتعاقبة؟ ألم تكن تعرف أنّ الكمّ شيءٌ والكيف شيء آخر؟ فإن كانت تجهل هذا الواقع، فالمصيبة كبيرة، وإلى متى تستمرّ هذه الغفلة؟ ومن المسؤول عنها؟ وكيف ومتى يمكن التخلّص منها، إن كان ذلك ممكنا؟

وهل يمكن القول: إنّ تلك الوصاية هي التي خطّطت له ونفّذته في إطار تحقيق أهداف معيّنة، غير معلنة، كالخوصصة أو الخصخصة، على سبيل المثال؟

لقد دعتني إلى التّفكير، في هذه المسألة. تجربتي كأستاذ في التّعليم الثانوي، حيث كان توجيه طلبة هذه المرحلة يتمّ كما يلي: يُوجّه الحاصلون منهم على أكبر المعدّلات، في نهاية المرحلة التّكميلية، إلى أقسام الرّياضيات من المرحلة الثّانوية؛ ويُوجّه الحاصلون على المعدّلات المتوسّطة، إلى أقسام العلوم الطبيعية وأصحاب المعدّلات الدّنيا إلى الأقسام الأدبية؛ أمّا أصحاب الإمكانيات المحدودة فيُوجّهون إلى المعاهد التّكنولوجية التي كانت مختصّة بتكوين المعلّمين في المرحلة الابتدائية؛ كما

كان يوجّه الخافقون في الحصول على شهادة الباكالوريا إلى المعاهد التّكنولوجية الخاصة بتكوين أساتذة التّكوين في المرحلة التّكميلية. وكانت النّتيجة أن أصبح التّعليم، في مرحلتيه: الابتدائية والتّكميلية، بين أيادي من رفضتهم المنظومة التّربوية الجزائرية نفسها، وبمعنى آخر من كانت قابليتهم للتّعلّم محدودة، في بلد يطبّق سياسة ديموقراطية التّعليم، وقد نتج عن تلك العملية الانتقائية أنْ ضَعُف التّعليم في مراحله الثلاث الأولى حتى وصل إلى الحضيض، في الوقت الذي صدر فيه قانون السّماح بإنشاء المدارس الخاصة التي نراها اليوم (2013) تنبت حولنا كالفطريات، وصارت أبوابها مفتوحة للميسورين من أبناء هذا الشّعب، وهم يضمنون بأموالهم نجاح أبنائهم؛ أمّا المُعوزُون من النّاس فلا خيار لهم سوى البقاء في المدارس الحكومية، مع ما فيها من مساوئ، والنّجاح على الله، وهكذا وضعنا أرجلنا في بداية طريق المجتمعات الطّبقية. ومن البديهي أن تلتحق جامعتنا بالرّكب حتى تكتمل الحلقة ويكتمل المخطّط. ويبقى السّؤال الجدير بالطّرح، ما هي القوى التي تقف وراء هذه المخطّطات؟ مَن يا تُرى يكون بإمكانه الالتحاق والاستفادة من التّكوين في الجامعات الخاصة الوحيدة التي ستضمن لطلبتها المستوى المطلوب عالميا؟ وهل بإمكان غالبية النّاس التي يُرجّح أن تكون مستويات معيشتهم مُتدنّية، خاصة بعد نفاذ طاقتنا ومصدر ثروتنا، غير المتجدّدة، المتمثّلة في المحروقات؟